«الكويت الى جانبكم» تدشن مشروع إزالة المخلفات والنفايات في «تعز»

6

تم تطهير أراضٍ مساحتها 3999 كيلومترا مربعا من الألغام بالتعاون بين «النفط» و «الدفاع»

المرزوق : عثرنا على 28 الفا و323 لغماً من مخلفات الغزو العراقي الغاشم

ربيع سكر

أكد وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق ردا على سؤال النائب اسامه عيسي الشاهين وحصلت عليه « الوسط» أن عدد الألغام والذخائر غير المتفجرة التي تم اكتشافها بالتنسيق مع وزارة الدفاع منذ الغزو العراقي الغاشم وتم تدميرها بلغ 28 الف و323 لغما وذخيرة وذلك منذ مارس 1996 الى نوفمبر 2016 ، مشيرا الى ان مساحة الارض التي تم تطهيرها تماما من الالغام هو 3999 كيلومتر مربع.

وارفق المرزوق مع رده بيانا بالعقود التي أبرمتها شركة نفط الكويت مع الشركات المحلية والعالمية مما يدخل في نطاق أعمالها بشكل أساسي او ثانوي اكتشاف وإزالة الألغام والذخائر غير المتفجرة سواء عقود مرحلة العودة والتعمير او عقود إجراء المسح الزلزالي للاستكشاف والتنقيب عن النفط أو عقود إعادة تأهيل التربة وذلك منذ عام 1991 وحتى تاريخ الرد على السؤال.

وأضاف المرزوق : ان نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة تسعى بالتنسيق مع مجموعة تأهيل التربة التابعة لشركة نفط الكويت نحو حل المشاكل البيئية عن طريق تنفيذ مشاريع برنامج الكويت لإعادة تأهيل البيئة و إبرام العقود التي تتماشى مع قرار مجلس الأمن (لجنة التعويضات الخاصة بالمشاريع البيئية سنة 2005) ومنها مشاريع تحديد خصائص التربة وازالة وتطهير التربة الملوثة في شمال وجنوب الكويت من الألغام والذخائر غير المتفجرة وإزالة ودفن التربة الملوثة في شمال وجنوب شرق الكويت وإنشاء المرادم لها ومعالجة ما لم يتم ردمه بواسطة التقنيات الحديثة ، وأشار الى ان جميع هذه المشاريع تخضع لمسح مكثف من خلال عقود من الباطن يبرمها المقاول الرئيسي لهذا الغرض وصولا إلى اكتشاف الألغام والذخائر غير المتفجرة والتخلص منها بالتنسيق مع وزارة الدفاع.

وتابع المرزوق ان نقطة الارتباط الكويتية تعمل ، بالتنسيق مع مجموعة تأهيل التربة التابعة لشركة نفط الكويت عن طريق تنفيذ مشاريع برنامج الكويت لاعادة تأهيل التربة ، على إجراء المسح المكثف و الكشف الدقيق على الألغام والذخائر غير المتفجرة في دولة الكويت وبمقتضى ذلك تحدد أعدادها بشكل دوري منتظم .

وكان النائب اسامه الشاهين قد وجه سؤالا الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق عن المناقصات و الاتفاقيات و المشروعات التي ربطت مؤسسات و شركات النفط بجهات محلية و اجنبية في مجال ازالة الالغام و الذخائر غير المتفجرة في حقول النفط ومحيطها منذ 1991 وحتى تاريخ الرد على السؤال و ما تحركات و جهود نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة في مجال اكتشاف الالغام و الذخائر و عددها في دولة الكويت .

عصام المرزوق

أسامة الشاهين

لضبط السلاح والمعادن والمخدرات والخمور والمواد الكيماوية

«المرافق البرلمانية» تطالب بتطوير المراكز الحدودية للكشف عن البضائع المهربة

ربيع سكر

أحالت لجنة المرافق العامة البرلمانية إلى مجلس الأمة تقرير يتعلق بالمراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية وضرورة تطويرها ومواكبتها للتقنية ليتسنى إليها الكشف عن البضائع المهربة مثل السلاح والمعادن والمخدرات والخمور والمواد الكيماوية التي تدخل البلاد بسهولة وليتمكن المفتش الجمركي من التعامل .

وجاء في التقرير الذي وافقت عليه لجنة المرافق أن نقص في الخدمات في المراكز الحدودية والذي لا يليق بسمعة ومكانة الكويت وموقعها الجغرافي، ولا يحقق ما نتطلع الية جميعاً من جعلها مركزاً تجارياً ومالياً عالمياً، أسوة بدول كثيرة سبقتنا في هذا المجال استوجب تطوير هذه المراكز. وأكد التقرير أن المسافرين يشتكون دوما من قدم المرافق مطالبا بأن تكون المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية ذات تصميم موحد وتحتوي على جميع مستلزمات المنفذ الجمركي المتكامل وكذلك احتياجات رواد المركز من المسافرين . وركز التقرير على أهمية احتواء المنافذ على وسائل التكنولوجيا الحديثة والأجهزة المتقدمة كتلك التي تستعين بها الدول المتقدمة في الكشف عن البضائع المهربة مثل السلاح والمعادن والمخدرات والخمور والمواد الكيماوية التي تدخل البلاد بسهولة حتى يتمكن المفتش الجمركي من التعامل معها حيث يعتمد المفتش راهنا على خبراته الشخصية بالإضافة إلى ضرورة تحديث أجهزة الكشف عن المواد الغذائية خصوصا بعد كشف عشرات الأطنان من المواد والأغذية منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستخدام الآدمي، ما يستوجب أن يكون هناك مختبرات مركزية بالمناطق الحدودية وجميع الموانئ الكويتية.

وطالب التقرير بتطوير وتحديث المراكز الحدودية البرية وتزويدها بوسائل التكنولوجيا الحديثة والأجهزة المتقدمة كتلك التي تستعين بها الدول المتقدمة في الكشف عن البضائع المهربة مثل السلاح والمعادن والمخدرات والخمور والمواد الكيماوية ، وكذلك أجهزة الكشف عن العملات الورقية المزورة ، وتطوير المباني في المراكز الحدودية وخصوصا المساجد ، وصالات الانتظار ، والمرافق الصحية ، والمطاعم ، ومحطات التزود بالوقود والاستراحات . ودعا التقرير إلى تزويد المنافذ بأحدث الاجهزة المتقدمة لتسهيل عمليات دخول وخروج المسافرين ، وكاميرات للمراقبة تشمل جميع انحاء المراكز لحفظ سلامة المسافرين والموظفين ولرصد أي تجاوزات وقيام الجهات المختصة بوزارة الصحة وبلدية الكويت وسائر الجهات ذات الصلة بإنشاء مختبرات مركزية بالمناطق الحدودية وجميع الموانئ الكويتية، تكون مؤهلة بالخبراء والأجهزة والمعدات اللازمة لإجراء فحص الواردات الغذائية والمواد الاستهلاكية للتأكد من صلاحيتها قبل الافراج عنها والتصريح بإدخالها الى البلاد .

مبنى مجلس الأمة

تشكيل لجنة تحقيق في عدم إجراء مقابلات شخصية

الرويعي: التوصل إلى اتفاق مع وزير التربية بقبول جميع الطلبة المستوفين للشروط في كليات ومعاهد «التطبيقي»

أكد النائب د.عودة الرويعي أنه اتفق مع وزير التربية والتعليم العالي د.محمد الفارس على مجموعة حلول لمشاكل القبول في كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وأوضح الرويعي في تصريحات لتلفزيون المجلس أنه إلتقى وزير التربية والتعليم العالي د.محمد الفارس ونقل إليه شكاوى أولياء الأمور حول مشكلات القبول في الفصل الدراسي الأول في هيئة التطبيقي.

وأضاف أن مشاكل القبول تنقسم إلى جزئين أولهما عدم قبول أكثر من 200 طالب وطالبة في الفصل الدراسي الأول رغم استيفائهم النسب الدنيا المحددة وتحقيقهم لكافة الشروط الأخرى المطلوبة .

وقال الرويعي أنه بالنسبة لهؤلاء الطلبة تم الاتفاق مع وزير التربية على إعلان قبولهم حاليا حتى يعرفون مستقبلهم ويبنون عليه خططهم وألا يؤجل قبولهم للأشهر المقبلة.

وذكر أن القسم الثاني من المشكلة هو الخاص بالطلبة الذين تم قبولهم في تخصصات غير التي طلبوها وتقول الهيئة أنه بسبب عدم جراء المقابلات الشخصية.

وبين أنه تم الاتفاق مع الوزير على إسقاط شرط المقابلة الشخصية حاليا وقبول الطلبة في التخصصات العلمية والأدبية في كلية التربية الأساسية وبعد استيفاء الشروط والوصول لمعدل تراكمي معين في الدرجات يتم إجراء المقابلة.

وأشار إلى أن هناك فهم خاطئ للمقابلة لكن هذا الموضوع يمكن مناقشته في وقت آخر وفي نطاق موضوع آخر منفصل عن المشاكل الحالية.

وأكد الرويعي أيضا الاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق خاصة بالطلبة الذين تقول الهيئة أنهم لم يجروا مقابلات شخصية بينما هم يؤكدون إجراءهم مقابلات واجتيازهم هذ المقابلات.

د.عودة الرويعي

د. محمد الفارس

«الأشغال» تخاذلت عن محاسبة القيادات والمقاولين

ماجد المطيري: التحقيق مستمر في حادثة غرق نفق المنقف وبقية المناطق بمياه الأمطار

قال مقرر لجنة المرافق العامة ماجد المطيري إن التحقيق مستمر بحادثة غرق نفق المنقف وبقية المناطق نتيجة الأمطار التي شهدتها البلاد، وأكد أن اللجنة تعمل الآن على إنجاز تقريرها وتتابع خطوات وزارة الأشغال بهذا الشأن.

واستغرب المطيري في تصريح صحفي حصر الوزارة التحقيق بحادثة المنقف فقط بينما حصلت نفس المشاكل في مشاريع أخرى ، وأكد أن لجنة المرافق لن تجامل أحدًا على حساب المصلحة العامة.

ماجد المطيري

واعتبر المطيري أن وزارة الأشغال تخاذلت عن محاسبة القيادات والمقاولين الفاسدين مضيفاً أن الوزير لم يتخذ الإجراءات الرادعة بحق المقاول الفاسد والقياديين وسيدفع ثمنًا سياسيًا نتيجة استمراره في مراعاة الفاسدين.

وقال إن وزارة الأشغال جاملت مقاول نفق المنقف والذي اتضح للجنة أنه قام ببيع المشروع لمقاول بالباطن لتنفيذه، حيث إن بيع المشاريع في الباطن وعدم تنفيذها هو مسلسل مستمر نتيجته سيئة جداً على مشاريع الدولة.

وأوضح أن اللجنة التي شكلتها الأشغال والنتيجة التي خرجت بها والإجراءات التي اتخذها الوزير فيما بعد غير مرضية والإحالة للنيابة التي تفاخر بها الوزير أمام عدسات الإعلام اتضح أنها لحماية المقاول لا لأجل المصلحة العامة.

وأكد أن هناك حوادث سابقة تم إيقاف المقاول فيها عن مشاريع الوزارة ولكن هذا الإجراء لم يتخذ من قبل الوزير المطوع ونحذره من توقيع أي مشروع جديد مع المقاول الفاسد.

وتساءل إن كان من صميم عمل اللجنة المشكلة من قبل الوزير تحديد المخالفة والمتسبب بها فلماذا أتى التقرير عائمًا دون تحديد المتسبب عن هذا الخلل؟

وأشار إلى أن المقاول مسؤول عن صيانة وتشغيل ومتابعة محطة نفق المنقف إلى أن يتم تسليم المشروع تسليمًا نهائيًا وهو لم يقدم ما يثبت قيامه بأعمال التشغيل والمتابعة والصيانة لهذه السنوات التي تلت التسليم الابتدائي ولم يكن جهازه موجوداً في موقع الحدث.

وأكد أن ذلك يحمل المقاول مسؤولية ما حدث لنفق المنقف من عطل وأضرار لحقت بالمرافق والمواطنين وتحمل كلفة صيانة المرفق واستبدال المضخات التي لم تعمل.

وطالب بإحالة المقاول وجميع القياديين المتخاذلين للنيابة وأن تكون الإحالة حقيقية تحمل جميع المستندات، مؤكدًا أنه لن يتنازل عن هذا الخيار.

واستغرب المطيري اكتفاء اللجنة المشكلة من الوزير بتوجيه إنذار كتابي إلى الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق نتيجة ما حصل في نفق المنقف معتبرًا أن هذا الإجراء مكافأة للوكيل لا عقوبة.

وختم المطيري تصريحه قائلاً إن وزارة الأشغال تخاذلت وجاملت المقاولين الفاسدين ولم توقع عليهم العقوبات المجزية لكي لا تكرر مثل هذه الحوادث التي تهدد حياة المواطنين.

اقتراح برغبة: الى ذلك تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة لإنشاء دوار على الطريق الفاصل بين منطقتي الفنطاس والمهبولة عند تقاطع شارع المهبولة الرئيسي.

ونص الاقتراح على ما يلي: رغبة في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، ولتلافي الازدحام الشديد على إشارة البحر حيث إن من يريد الدخول في الفنطاس الزراعي وكذلك من يخرج من المهبولة باتجاه شارع الفحيحيل السريع لا بد أن يتجه إلى هذه الإشارة ما يسبب ازدحامًا شديدًا يصل إلى مئات الأمتار ما يعطل مصالح المواطنين.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء دوار على الطريق الفاصل بين منطقتي الفنطاس والمهبولة عند تقاطع شارع المهبولة الرئيسي والشارع الفاصل بين الفنطاس والمهبولة.

رفض التحركات التي تتم لإعادة الدفع بمشروع قانون الجمعيات

خالد العتيبي: «الشؤون» تعاني مخالفات كبيرة سأتدرج في مساءلة الوزيرة بشأنها

قال النائب خالد العتيبي إنه سيوجه أسئلة برلمانية إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح عن مركزية القرار وملف المعاقين والقوى العاملة والجمعيات التعاونية ودور الرعاية الاجتماعية وغيرها من مخالفات وردت بتقارير الجهات الرقابية.

خالد العتيبي

وأوضح العتيبي في تصريح صحفي أنه سيتدرج في استخدام الوسائل الرقابية حتى يدرك الشارع حقيقة تلك المخالفات، مؤكدًا رفضه سياسة الوزيرة تجاه هيئة المعاقين والتعسف في ملف المساعدات المالية.

وأبدى العتيبي أسفه لما آلت إليه الأوضاع داخل وزارة الشؤون من اعتماد سياسة المركزية وتقليص صلاحيات المسؤولين عن طريق الأوامر غير المعلنة التي أدت إلى تعقيد أغلب الملفات التي تهم المواطن.

وأضاف العتيبي أن الوزيرة ما زالت تمارس صلاحياتها الواسعة ممارسة سلبية وتصر على ضرب الحركة النقابية عبر تعطيل اعتمادات الاتحادات والنقابات والتدخل في إرادة العاملين ودفعهم إلى اللجوء إلى القضاء. ورفض العتيبي التحركات التي تتم لإعادة الدفع بمشروع قانون الجمعيات والذي رفضت مسودته جمعيات النفع العام كافة في وقت سابق موضحًا أن مؤسسات المجتمع المدني جزء أصيل من هوية الكويت ولا يمكن استهدافها بقوانين تشل حركتها.

ودعا الوزراء كافة إلى معالجة الملاحظات التي أعلن عنها النواب سواء في قاعة عبد الله السالم أم داخل اللجان خلال دور الانعقاد قبل فوات الأوان، مجددًا مطالبه بتغيير حكومي موسع حتى يكون أداء الوزراء على قدر الطموح.